دفاتر البحوث العلمية، المجلد 8 ، العدد 2، 2020 ، الصفحة 92-105

سطوة العولمة من نهاية التاريخ الى نهاية الجغرافية: حدود السلطة وأزمة السيادة

The ascendancy of globalization from the end of history to the end of geography: the limits of power and the crisis of sovereignty

سفيان فوكة*

كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، fk.sofiane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/06/12 ، تاريخ القبول: 2020/08/10 ، تاريخ النشر: 2020/12/28

ملخص: تتمتع الدول اليوم بسلطة سيادية في اقليمهاو لا يصح لها أن تكون خاضعة أو مذعنة لسلطة أعلى، إلا أن ظاهرة العولمة تجعل الدولة السيادية أمام طرحين يتراوحان بين تآكل سلطة الدَّولة وتلاشي سيادتها على مختلف الأصعدة اذ باتتحكومات عديدة تتوفر لها السِّيادة القانونيَّة دون سيادة فعليَّة على أراضيها، وطرح اخر يرى و ينادي بأبدية الدولة، وبين الطرحين ضرورة تبني العالمية كونها الانفتاح على العالم وثقافاته المختلفة مع الاحتفاظ بالاختلافات الأيدلوجية، أي التعايش و قبول الآخر والتعارف والتحاور معه والتأثير والتأثر المتبادل دون إقصاء وهو جوهر الخلاف مع العولمة التي تريد توحيد قيم واحدة على الجميع هي قيم المتفوق أو الأقوى.
الكلمات المفتاح: العولمة؛ العالمية؛ السيادة؛ ثورة المعلومات؛ نهاية الدولة.

Abstract: Sovereign states should not be subject to a higher authority. However, globalization puts the sovereign state faces this challenge, we find ourselves faced with two opinions the first is the limitation of the authority of the state and the disappearance of its effective sovereignty, and the other sees and calls for the continuity and eternity of the state, and it is here that arises the need to invoke globalism as being openness to the world and its different cultures while preserving the differences, that is, coexistence, acceptance of the other, knowledge, dialogue with him and mutual respect without exclusion.
Keywords: Globalization; globalism; Sovereignty; Information Revolution; the end of the state.

* المؤلف المرسل

1- تمهيد:

يتألف عالمنا اليوم من دول وطنية مستقرة في الغالب تتمتع بسلطة سيادية في إقليم محدد تحتكر الحق المشروع في استخدام القوة في الحفاظ على استقرارها وأمنها، إذ تقتضي السيادة أن الدولة هي السلطة العليا في أرضها؛ بذلك لا يصح أن تكون الدولة السيدة خاضعة لسلطة أعلى، ولا يجوز لها الإذعان لدولة أخرى، بيد انه جدير بالملاحظة والذكر انه لم يسبق لأي دولة محتضنة للعالم كله أن ظهرت فارضة سلطتها على سائر الدول، إلا أن الزمن الراهن يجعل الدولة السيادية أمام تحد مماثل لكنه صادر هذه المرة عن مظاهر ما يعرف بالعولمة، فاليوم نجد الخطاب الأكثر رواجاً وانتشاراً عن أثر العولمة يدور حول تآكل سلطة الدَّولة وتلاشي سيادتها على مختلف الأصعدة؛ وذلك من مداخل يصعب التحكم فيها أكانت معلوماتيَّة أوقتصاديَّة وثَّقافيَّة ...؛ فلا أحد ينكر أنَّ حكومات عديدة تتوفر لها السِّيادة القانونيَّة دون سيادة فعليَّة على أراضيها.

ان النقاش الدائر حول سطوة العولمة وأثرها على الدول وسيادتها تدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

- هل ستؤدي العولمة إلى احتدام الصِّراعات بين المراكز والأطراف كأسلوب يؤدِّي في النَّتيجة إلى تفكُّك وتفتيت الدولة الوطنية بما يجعل مستقبلهامترئاً في سيادتها الوطنيَّة ومتناقضاً في هويَّتها القوميَّة ومشلولاً في بنيتها الجغرافيَّة وتكويناتها التَّاريخيَّة لحساب هيمنة النِّظام الدُّولي الذي تصنعه الأطراف الأقوى؟

هذه الإشكالية تقودنا لوضع الأسئلة الفرعية التالية:

- هل النظام "الويستفالي"لسيادة الدَّولة أصبح أكثر ضعفا مع بداية هذا القرن عمَّا كان عليه عند منتصف سابقه؟
- هل ستبقى الدَّولة لا عباً رئيسيًّا بين لاعبين عديدين، رغم أنها لن تكون ذات سيطرة مطلقة؟
- هل يمكن بناء مواطنة على أُسس جديدة لا تعرف الحدود والجنسيَّات في ظل ثورة المعلومات؟

ولا شك ان مثل هذه الإشكالية وما يستتبعها من أسئلة فرعية تقودنا بدورها لطرح الفروض التالية:

- كلما تقدمت التكنولوجية وتطورمجتمع المعلومات كلما صارت الحدود الوطنيَّة قابلة للاختراق بشكل أوسع وضعفت سيادة الدول.

- كلما تم تبني العالمية وقيمها الحضارية بديلا للعولمة ومنطقها كلما تم خلق التوازن في النظام الدولي.

وتبرز أهمية الدراسة في تناولها للمعطى السياسي للعولمة؛ ألا وهو أثرها وانعكاساتها على السيادة الوطنية وتسعى لوضع مقدمات من شأنها الإجابة عن الأسئلة السالفة الذكر واثبت الفرضية المقدمة، في زمن تدفع العولمة الحركات الجماهيريَّة الى مطالبة حكوماتها بحريات أوسع وإصلاحات تلحقها بما تراه عند الشعوب الأكثر تقدما ما

يجعل البحث في مستقبل سلطة الدولة وسيادتها في ظل العولمة ومجتمع المعلومات أمرا ضروريا وملحا أكثر من أي وقت مضى.

2-الدولة الوطنية والولاء للأمة وثقافتها:

لا شك أن الدولة الوطنية "Nation State" نظام سياسي ابتكرته أوروبا الغربية وقد مر بمراحل وتحولات كثيرة قبل أن يسود بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر الميلاديين في أوروبا كلها ، متعايشا في بداياته مع أشكال أخرى من الأنظمة السياسية تختلف عنه كالمدينة والإمبراطورية...، فمن الناحية التاريخية ظهرت القومية مع تطور الوحدة السياسية المدعوة الدولة القومية (الدولة - الأمة) ، فالأمة مجموعة من الناس يتقاسمون ثقافة وتاريخ ًا ولغة مشتركة ولهم شعور بالوحدة القومية، أما الدولة فهي قطعة من الأرض لسكانها حكومة مستقلة، وتوجد الدولة القومية إذا كانت للأمة والدولة الحدود نفسها. سينتقل هذا النمط من التنظيم السياسي إلى القارة الأمريكية -باعتبار الثقافة السائدة فيها امتداد للثقافة الأوروبية- وبعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية (الرابع من شهر يوليو عام 1776م) وغالبية مجتمعات أمريكا اللاتينية سيمتد نموذج الدولة الوطنية إلى امبراطوريات عديدة في العالم (قريبة وبعيدة من أوروبا) كتركيا واليابان، غير أن الفترة التاريخية الأبرز في انتشار هذه الصورة من التنظيم السياسي كان مع موجة التحرر من الاستعمار في قارتي إفريقيا واسيا بعد منتصف القرن العشرين؛ حيث سيتم وبشكل واسع استنساخ نفس النموذج الغربي للحكم من حيث الشكل **(الصديقي، 2004، ص111)**.

هنا يمكن القول أن "الدولة-الأمة" تتألف من فئات مختلفة ترتبط بمصالح وأهداف ومسؤوليات تتباين في درجات لسجامها وتناقضها، حيث يؤدي الناس فيها أدوارهم التي تتعدى العشيرة والطائفة والعرق، إنها دولة المجتمع التي لا تميز بن أفراده فالكل مواطنون لهم نفس الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم، إنها دولة تضمن لمواطنيها القدرة على العيش سوية وتحقيق الانسجام رغم الاختلاف في النوع، وبذلك تتلازم الديمقراطية مع هذه الصيغة لتقوم على تعددية سياسية وثقافية (فوكة، 2015، ص211).كما أن مفهوم "الدولة-الأمة" بالضرورة يستدعي مفهوم المجتمع المدني بوصفه تعبيراً عن إرادة اجتماعية وجماعية ،تميز إرادة المجتمع عن إرادة السلطة ،ويكون هنا وجود المجتمع المدني القوي ضمانا ضد تسلط الدولة باعتباره مجموعة التنظيمات والهيئات والمؤسسات المدنية والاجتماعية، التي يعبر ّ بها المجتمع الحديث عن مصالحه وغاياته ويتمكن بواسطتها من الدفاع عن نفسه في مواجهة طغيان المجتمع السياسي المتمثل بالدولة، من جهة ثانية هناك معيار أساسي للدولة الحديثة يتجسد في وجود المؤسسات المستمرة واعتبار "الدولة-الوطنية" نفسها مؤسسة المؤسسات، التي تتقاطع فيها مصالح الأفراد والفئات والجماعات والطبقات، واعتبار الحكام ممارسين لاختصاصات معينة محد ّدة سلفاً وليسوا "ملاّكاً " لسلطة الدولة، أي إنهم يمارسون سلطة الدولة وفقاً لقواعد معينة لكنهم " لا يملكون " هذه السلطة.

لقد تطور مفهوم الدولة تاريخيا منذ نشأتها، كما تطورت معها مفاهيم عدة منها السلطة والسيادة والحرية، ويرى "هيغل"أن فكرة الحرية لا توجد بالفعل إلا في واقع الدولة ،ولن تتحقق الحرية عملياً إلا عندما تعبر

الدولة عن أهداف المجتمع من خلال اختيارات الأفراد، فالدولة عنده هي "كنه تطور التاريخ" ،ويشكل حق الذات في الحرية نقطة التحول بين التاريخين: القديم والحديث، ويجب على الدولة بذلك أن تكون في خدمة المجتمع، الذي شيد لرعاية مصلحة الفرد في الرخاء والسعادة والأمن والحرية، وتماما كالنظر إلى الإنسان خارج الظروف الإنسانية فإن تصور الحرية خارج الدولة، ضرب من الوهم والخيال، ولما كانت القومية تعبيرا سياسيا يعني شعور الناس بالانتماء جميعًا إلى أمة واحدة، ويشمل هذا الشعور كذلك الإحساس بالولاء للأمة والاعتزاز بثقافتها وتاريخها، وفي العديد من الحالات . الرغبة في الاستقلال الوطني؛ فانه ومنذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ساعد الشعور بالقومية . لاسيما رغبة كل دولة في تسيير شؤونها ذاتيًا . على تغيير خريطة أوروبا عدة مرات منذ القر ن التاسع عشر الميلادي، ومنذ أواخر أربعينيات القرن العشرين الميلادي، حولت القومية آسيا وإفريقيا كذلك.

وحول قيام الدولة الوطنية يمكن التمييز بين أنموذجين مختلفتين:

-دولة قومية تأسست وفق عملية "بناء الدولة-الأمة" "Nation-State Building"، هذا المفهوم قائم على أساس أن نشأة الدولة يكون على هوية وطنية موجودة مسبقا معتمدة على عناصر قومية مستمرة كاللغة والثقافة، ومثال ذلك الأنموذج الألماني.

-دولة قومية تأسست وفق عملية "بناء الأمة-الدولة" "State-Nation Building"، هذا المفهوم قائم على أساس أن الدولة هي من يؤسس الأمة، عكس الأنموذج السابق تغيب العناصر القومية المستمرة، وتحل محله الشعور المشترك الذي هو الأساس الذي تقوم عليه الدولة القومية، ومثال ذلك الأنموذج الفرنسي (**أمين، 2004، ص113**).

3-العولمة واختراق الحدود القومية:

"العولمة" هي الكلمة الأكثر حداثة في الفكر الليبرالي المتقدم، غير أن محتواها الموضوعي الذي ترمز إليه محتوى قديم حيث كتب الباحثون منذ بداية القرن التاسع عشر عن الفضاء العالمي الواحد، المتكوّن بفضل حضارة السوق التبادلية (**بانارين، 2005، ص9**)، غير أنه لا زال من الصعب تعريف العولمة تعريفا جامعا؛ ذلك أن الناظر إليها قد يتناولها من زاوية ما يبحث فيه، فنظرة الاقتصادي تختلف عن السياسي أو الاجتماعي، وكذلك فهمها الثقافي يختلف حسب ما يريده كل باحث (**إسماعيل، 1999، ص ص9-10**)، كما أن أي تفسير لها سيكون منطويا على قدر زائد من الصعوبة لأن جملة الأدوات التي استخدمت ذات يوم لفهم مراحل تاريخية سابقة قد لا تعود ملائمة جراء قيام العولمة بإعادة تأسيس العالم على أشكال جديدة، يقول "مارتن آلبرو"في كتابه "العصر العالمي" :

"عصر العولمة يستدعي اعتماد نظرية جديدة، وتفكير جديد وأشكال جديدة من الخروج على قواعد علم السياسة، خصوصا إذا كانت القطيعة بين القديم والجديد على تلك الدرجة من العمق..." (**لتشنر؛ بورلي، 2004، ص97**).

يطلق مصطلح "العولمة" الذي انتشر في التسعينيات من القرن الماضي على عملية التداخل الثقافي بين أنحاء العالم المختلفة، وما ينتج عن ذلك من تأثير ثقافي وسياسي واقتصادي، إنها نتيجة التطور الهائل في وسائل الاتصال بين المجتمعات والدول وانتقال المؤثرات من بلد إلى آخر بسرعة لم يسبق لها مثيل، فوسائل واليات الاتصالات الحديثة شكلت جملة من العوامل زادت أكثر من أي وقت مضى من تداخل الشعوب والثقافات ببعضها البعض، لكن العولمة لم تؤد إلى تعددية متساوية أو متوازية في المؤثرات الثقافية، وإنما تعكس الوضع الحضاري العالمي الذي يهيمن فيه النموذج الحضاري الغربي على غيره من النماذج. وإذا كانت تلك الهيمنة لا تأخذ شكل المواجهة المباشرة -كما كان حال الاستعمار الأوروبي القديم- فإنها تتجسد اليوم من خلال نوع من الزحف الحضاري السلمي وغير المباشر، كانتشار بعض مظاهر الحياة الغربية وأنماط العيش والاستهلاك أمام هشاشة النظم الثقافية والاقتصادية للدول الأضعف في المواجهة التي لا تعني لحد الآن إلغاء خصائص الأمم ؛ بل مزاحمتها على الأقل بشكل ملفت للانتباه من قبل أنماط الحياة والاستهلاك الغربية، ومن هنا فإن هناك من يرى أن العولمة أدت وتؤدي في كثير من الأحيان إلى هيمنة نموذج حضاري واحد هو النموذج الغربي الأمريكي في المقام الأول.

يرى "محمد عابد الجابري" أن المصطلح ظهر أول مرة في مجال الاقتصاد، والعولمة اليوم "نظام عالمي أو يراد به أن يكون عالميا يشمل المال والتسويق والمبادلات والاتصالات، كما يشمل في نفس الوقت السياسة والفكر والايدولوجيا، وهي كذلك إدارة للهيمنة فهي إقصاء وقمع للخصوصية" **(الجابري، 2000، ص301)**، فالأمر عند الجابري يتعلق بنظام عالمي يفرض نفسه بقوة نظام السوق، ولا جدو ى من مواجهته ومحاولة ثنائه، فلا بد من العمل من داخل النظام نفسه وليس من خارجه، وذلك عن طريق استخدام وسائله بغية التأثير في مساره واتجاهه **(قاسم، 2006، ص28)**.

العولمة عند "برهان غليون "هيالدُّخول، بسبب تطوُّر الثَّورة المعلوماتيَّة والتِّقنيَّة والاقتصاديَّة معاً في طورٍ لتَّطومُّنِ الحضاري يصبحُ فيه مصيرُ الإنسانيَّة موحَّداً أَو نازعاً للتَّوحُّد، انه يرى أن العولمة تتجسد في تكون شبكات اتصال عالمية تعمل على ربط جميع الاقتصاديات والمجتمعات والبلدان مخضعة إياها لحركة ولنظام واحد" **(غليون؛ أمين، 1990، ص16)**، أو بعبارة أخرى العولمة "حركية "Dynamics " جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة"، كما يرى أن هذه الظاهرة هي التطور الطبيعي للحضارة منذ أقدم الحقب التاريخية، حيث انتقلت تقنيات الثورة التقنية الأولى المسماة بالعصر الحجري، ثم التقنيات المرتبطة بالعصر الحديدي فالزراعي والتي بدأت منذ عدَّة آلاف السَّنوات قبل الميلاد وهكذايضعُ "برهان غليون" هذه الظاهرة ضمن سياقها التاريخي ويشير إلى أن ما يميزها اليوم هو كثافة المبادلات بين البلدان والمناطق، سرعة الانتشار، قطاع التَّمويل والعمليَّات الماليَّة، وكذلك الأَسواق، العمليَّات المعلوماتيَّة والثَّقافيَّة **(أحمد، 2000، ص23)**. أما "سمير أمين" فالعولمة بالنسبة له هي امتداد للتوسع الرأسمالي المرتبط بالتراكم، وهو توسع امبريالي استقطابي بين المراكز والأطراف،

والجمع عنده بين الامبريالية والتراكم الرأسمالي يتمايز عن النظرة "اللينينية": "الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" (تصور "فلاديمير لينين" انه الاحتكارات الكبرى ستسيطر على الاقتصاد القومي في الدول الاستعمارية الإمبراطورية ومنه ستدخل الرأسمالية في مرحلة جديدة ؛ يتشكل فيها رأسمال مالي بالتزاوج بين راسي المال المصرفي والصناعي ، فتشتغل الاحتكارات بتصدير رأس المال بعد أن كانت تصدر المنتجات ، هنالك تصل الرأسمالية إلى مرحلة الامبريالية وذلك باستغلالها لشعوب مستعمراتها بصورة أفظع من استغلالها للبروليتاريا في أراضيها الأصلية)، كما انها نتاج مسيرة تاريخية عرفها العالم منذ قرون ثلاث؛ ظواهرها على التوالي: الاستعمار والامبريالية والعولمة **(الصديقي، 2004، ص7)**، وهي في ابسط تعاريفها: "ستار تكمن الهمجية الرأسمالية وراءه" **(أمين، 1997، ص93)**.

بادر الباحثون الغربيون للتعامل مع مفهوم العولمة كونها تجد مصادر انبعاثها في النظام الرأسمالي الغربي، ومن التعارف الغربية نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

يعرفها "هارس مان مارشال" "Hares Man Marchal" و"روبرت ريتش" "Robert Retch" على أنها: "انتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات...مما سيؤدي إلى اختراق الحدود القومية وانحسار سيادة الدول عن طريق الاستعمار غير المباشر للشركات الرأسمالية الضخمة المتخطية للقوميات.." أما "م.ووترز" "M.Waters" فعرفها: "هي العمليات الاجتماعية التي يترتب عليها تراجع القيود الجغرافية على الترتيبات الثقافية والاجتماعية، ويتزايد في الوقت نفسه إدراك الفرد لذلك التراجع"**(الخزرجي؛ المشهداني، 2004، ص ص 21-22)**.

كما عرفها "ر.بوير" "R.Boyer" على أنها ظهور اقتصاد "معولم"؛ تتفكك فيه اقتصاديات الدول القطرية ليعاد تركيبها وتنظيمها بطريقة تتماشى مع النظام الاقتصادي الدولي، وهذا في ظل بروز نظم جديدة للتحويلات والتي تكون على مستوى دولي"، يعتبر "Boyer" أن المؤسسات السيادية في الدولة فشلت في السيطرة على الاقتصاد القومي؛ وهذا ما أدى لاستبدال الهوية الوطنية إلى هويات إقليمية يعبر عنها "بالتكتلات الإقليمية" حيث ترتكز على الاعتماد المتبادل في تعاملاتها **(Boyer, 1997, p16)**.

أما "جوزيف ستيجلس" "Joseph Stiglitz" فيرى فيها الاندماج الوثيق بين بلدان وشعوب العالم الذي تحقق بسبب الانخفاض الكبير في تكلفة النقل والاتصال من جهة، وبسبب إزالة الحواجز المصطنعة من أمام تنقل الأموال، الخدمات والأشخاص من جهة أخرى"**(ستيغليتز، 2003، ص31)**.

من الملاحظ أن غالبية التعاريف الغربية للعولمة تشترك من حيث أنها تناقش الجوانب البريئة للعولمة –في حال وجودها- بينما يدرك الكل أن هذه الظاهرة تحمل في طياتها أنواعا شتى من الاستغلال والهيمنة وإلغاء الخصوصية، كما أن التعاريف الغربية تقدم وتفضل مناقشة الجانب الاقتصادي أكثر مما تسلط الضوء على الجوانب والأبعاد الأخرى، وهي في نفس الوقت تنبؤ بانحسار أدوار الدولة وسيادتها وسلطتها واختفاء حدودها **(الخزرجي؛**

المشهداني، 2004، ص23)، أوليس ذلك ما تريده العولمة؟ فعن أي سلطة للدولة وسيادة سنتحدث بعد اليوم؟ فكأنما العولمة سياسيا ترتكز على فكرة نهاية الجغرافيا أو "ارض بلا حدود" وثقافيا تقوم على فكرة "ثقافة بلا حدود" وما هي علميا إلا نتاج التقدم العلمي والثقافي، وعلى الجميع حتمية الانخراط فيها، ولا تملك أية دولة بمفردها القدرة التنكر لها أو تجنبها تحت طائلة التهميش "Marginalization" أو الزوال **(يسين، 1998، ص ص55-57)**.كما يمكن القول أن العولمة تدل على أنماط فكرية سياسية أو اقتصادية أو ثقافية تمس جماعات معينة أو نطاق محدد أو دولة ما على العالم في هذا العالم دون الاكتراث والمبالاة بالحدود السياسة للدول ذات السيادة **(عبد المعطي،2001، ص191)**.

هكذا نجد انه مهما تعددت مداخل الفهم والتأويل والتعليل فيما يخص ظاهرة العولمة فإنه يكمن القول انه من الضروري للفهم السليم الارتكاز على ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها؛ وهي **(ياسين، 1998، ص18-19)**:

- توسع انتشار المعلومة ويسر إتاحتها لمختلف الشرائح في المجتمع؛
- تراجع ادوار الحدود –أو نهاية الجغرافيا-والتحول إلى القرية الكونية (القرية الكونية " Global Village" كمصطلح ورد مع روبرت كوهين وجوزيف ناي في كتابهما القوة والاعتماد المتبادل، وذلك في الربع الأخير من القرن العشرين عشر في محاولة تنبؤية بمستقبل العالم، للتوسع عد للكتاب المشار إليه)؛
- ازدياد معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات في الاستعداد لمواكبة التغيير.

ولعله من الصائب النظر للعولمة على أنها التداخل الاقتصادي والسياسي والثقافي الناتج عن ازدياد العلاقات بين الشعوب والأمم كنتيجة لتطور الأفكار والتقنية دون مراعاة الحدود السياسية للدول السيدة ودون الحاجة للإجراءات الحكومية التقليدية، ولعمل من أهم تجلياتها انتقال والسلع الخدمات ورؤوس الأموال مم يجعلها -العولمة- توسع لنمط الإنتاجي الرأسمالي الملازم والموازي للتطور التقني والاتصالي، وهو ما سيؤدي إلى علاقة غير متكافئة تقود إلى تأثر أمة بقيم أمة أخرى تكون الأقدر على الحركة في هذا الوضع.

4-العولمة و المعلوماتية ومخرج العالمية:

تطورت المجتمعات الإنسانية من مرحلة إنسان الزراعة فالصناعة ثم إنسان المعلومات، كان لكل مرحلة أدواتها وأساليبها الخاصة في التفكير والعمل، ومرحلة اليوم تضعنا وسائلها وأساليبها في عالم لا متناه من المعلومات والمعرفة؛ عالم تعني فيه المعلوماتية والمعرفة سرعة التغيير.

في كتاب " إنشاء حضارة جديدة؛ سياسة الموجة الثالثة" "لألفين وهيدي توفلر" (Alvin & Heidi,Toffler) " Creating a New Civilization: The Politics of the Third Wave " نجد أن "التوفلريين" انتقلا من الملاحظة إلى التنبؤ إذ أنهما أعادا وضع الثورة المعلوماتية في منظور تاريخي، بعد أن قارناها بالتحو ّلين الكبيرين في تاريخ البشرية "الثورة الزراعية" و"الثورة الصناعية" مما يوحي بضخامة الموجة الثالثة من التغير إلى حد إنشاء حضارةٍ جديدة **(توفلر، 1998، ص12)**.

عربيا يرى الجابري أن العولمة من إفرازات ثورة المعلوماتية، أما برهان غليون فيجد أن العلاقة بين العولمة والمعلوماتية متداخلة بحيث قاد كل منهما إلى الآخر، فمعنى العولمة لديه كما سلف ذكره هو "الدُّخول، بسبب تطو ُّر الثَّورة المعلوماتيَّة والاقتصاديَّة معاً في طورٍ من التَّطو ُّر الحضاري يصبح ُ فيه مصير ُ الإنسانيَّة موحَّداً أَونازعاً للتَّوحُّد.ولذلك يعطي العولمة معنى ً وبعداً شاملا يطوي تحت جناحيه الاقتصاد والتِّقانة والمعلوماتيَّة بآن واحد **(أحمد، 2000، ص30)**.

وإذا كانت العلاقة بين العولمة والمعلوماتية واضحة فان لهذه الاخيرة دورا رئيسا في تقليص سلطة وسيادة الدول، هنا يقر ويعترف كل من " ألفين وهايدي توفلر" أن كثيرين في عا لم التكنولوجيا المتقدمة، يجدون عناء في فهم دواعي المبالغة في الشعور الوطني رغم إقرار هؤلاء أن "العولمة" -عولمة الأعمال والقضايا المالية التي يقتضيها انطلاق ُ اقتصاديات الموجة الثالثة- قليلة المبالاة بالسيادة الوطنية **(توفلر، 1998، ص31)**.

ومن الملاحظ أن ما يعرف بمجتمع المعلومات والمعرفة يخلق تفاوتا خارجيا بين الدول والأمم مرده صناعة التقنية والتحكم فيها، وآخر داخليا يضع كثيرا من الناس خارج دائرة هذا المجتمع الجديد؛ إما بداعي الفقر أو قلة التعليم أو السن (كبار السن) مما يخلق تقسيما طبقيا تمييزيا جديدا للمجتمع والعا لم؛ مرتبطا بكميات المعلومات ونوعيتها وطرق التوصل إليها. هنا ولأول مرة لن يلعب الرأسمال الدور الرئيس وحده بل يرافقه قدرة التحكم على أساس ذهني مرتبط بالمعلومة والمعرفة وسعة التحكم فيها كأحد أهم عناصر العملية الإنتاجية **(كاظم، 2002، ص53)**، أي التركيز على الذهني أكثر من العضلي، وهو ما يفسر في كثير من الأحيان تغير أساليب السيطرة والهيمنة من استعمارية تدخلية إلى أساليب عولمية قد لا تستدعي في الغالب تحريك القوى المسلحة لإحداث التبعية والاستغلال.

إذا كانت العلاقة بين العولمة والمعلومات والمعرفة واضح؛ فلا بد من الإشارة كذلك أن زمن العولمة يشهد نشوء انساق اجتماعية جديدة، أهم سماتها نزوع الفرد إلى التقارب مع الشبكات الاجتماعية الأخرى بعد أن تم تقليص المسافات لخلق نوع جديد من المجتمعات هو المجتمعات الافتراضية **(جميل، 1997، ص56)**، ولعل

تحقيق فردانية الفرد وحرية انخراطه في عوالم أخرى هو نتيجة انتصار تكنولوجيا المعلومات على الحدود وهو في حد ذاته انتصار للفردية الليبرالية!؟

هنا نجد أنه من الضروري القول انه قد لا يختلف اثنان في كون الإنسان أهم العناصر في بناء الدولة وقوميتها، ولو أردنا تشبيه –الإنسان- لشبهناه بالشجرة مادام متجذرا في تراثه متشبثا بخصوصيته ، لكنه دوما يطلب الرحيل إلى الإنسانية الواسعة والانفتاح عليها، انه مشدود دائما بين خصوصيته وعالميته، فتختصر وجوده رغبتين انثنيتن "الشجرة" و"القارب" علما أن الرغبة الثانية لا يمكن صناعتها إلا من الأولى **(جميل، 1997، ص27)**.

لقد ظلت العديد من التوجهات تتراوح بين المطابقة والمخالفة بين "العولمة" و"الأمركة" باعتبار الأولى تجسيد لسيطرة الثانية، وربما تختلف السمية من عولمة وكوكبة وأمركة إلا أنها ربما في كل الأحيان لا تحمل نفس معنى العالمية.

بين العولمة والعالمية بون واسع فالعالمية حسب "الجابري" هي الانفتاح على العالم وثقافاته المختلفة مع الاحتفاظ بالاختلافات الأيدلوجية، فهي وفقا لهذه الرؤيا تعايش بين الثقافات على اختلافها مع قبول الآخر والتعارف والتحاور معه والتأثير والتأثر المتبادل دون إقصاء وهو جوهر الخلاف مع العولمة التي تريد توحيد قيم واحدة على الجميع هي قيم المتفوق أو الأقوى **(الجابري، 2000، ص301)**، ويكمل هذه الرؤية ويساندها "عبد الإله بلقزيز" حين يرى في العولمة: "اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالتقانة ويهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة".

5-العولمة والدولة، اشكالية الحدود والسلطة وأزمة السيادة:

ظلت العديد من التوجهات تتراوح بين المطابقة والمخالفة بين "العولمة" و"الأمركة" باعتبار الأولى تجسيد لسيطرة الثانية، وربما تختلف السمية من عولمة وكوكبة وأمركة إلا أنها ربما في كل الأحيان لا تحمل نفس معنى العالمية.

يقع ضمن هذا البحث أن إحدى أهم موضوعات العولمة أن الدولة استنفذت دورها التاريخي في البناء الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، ونحن اليوم نعيش أو بصدد عيش فترة نشهد فيها عملية اختفاء وتنازل طوعي تجريها الدولة لحساب رأس المال ممثلا بالشركات المتعددة الجنسيات، هذه الأخيرة يتشكل لب خطابها في ضرورة انتقال كل

شيء من حظيرة الدولة القومية إلى رحاب الإنسانية الواسعة، فلا تعصب للثقافات المحلية الضيقة أمام الثقافة الإنسانية ولا ضرورة للولاءات الاقتصادية الضيقة أمام الأسواق المفتوحة **(الأسعد، 2004، ص89)**.

عند هذا الحد يمكن القول أن الجدل المرتبط بمستقبل الدولة في ظل العولمة يؤدي في كثير من الأحيان للاعتقاد أن سيادة الدولة صارت مهجورة وان الدولة "صارت اقل قدرة على انجاز وظائفها التقليدية، فالعوامل الكونية تؤثر بصورة متزايدة على القرارات المتخذة من قبل الحكومات، وأنماط الهوية تصير أكثر تعقيدا، فالناس مع تأكيدهم لولاءاتهم المحلية يريدون في الوقت نفسه المشاركة في القيم وأساليب الحياة العالمية" كما أن توسيع السوق العالمية سيؤدي إلى فقدان الدولة جزء مهما من سلطتها، وستقود إلى جانب ذلك كل من ثورة الاتصالات ورؤوس الأموال المتعددة القوميات إلى محو الحدود التي رسختها حكومات القرن التاسع عشر، وستؤدي طموحات الرأسمالية إلى الحكم على "الدولة–الوطنية" بالإلغاء ،وعلى السيادة بالحجز حتى تصير "دَفَة فارغة" هكذا سيتقزم دور الدولة لتصير مجرد أداة للإكراهات الاقتصادية التي ستفرض عليها، وتجد هذه الطروحات دعما قويا لدى الكثير من المفكرين والكتاب الغربيين وعلى رأسهم نذكر "كنيشي أوهماي" "Kinichi Ohmae"في كتابيه "عالم بلا حدود" و"نهاية الدولة الوطنية"، وكذلك "وليام والاس"؛"W.Wallace" و"نويل بورج""N.Burg"؛ وكذلك "فيليب غولوب" "Ph.Golub" **(الصديقي، 2004، ص115)**.

أمام هذه الطروحات لا معنى للسيادة بمفهومها التقليدي حيث تعتبر فكرة قانونية معبرة عن الجماعة السياسية القانونية الكبرى ذات الكيان المعنوي فيما تقوم به من تصرفات سياسية وإدارية لصالح المواطنين، ومقتضى هذه السيادة أن سلطة الدولة وسيادتها سلطة أصلية "0riginal" بمعنى أنها تنبع من ذات الدولة ولا تستمد أصلها من سلطة أخرى، فالهيئات والأجهزة الأخرى المختلفة في الداخل تستمد سلطتها من الدولة التي تملك إنشاء مختلف الهيئات ومنح وتحديد اختصاصاتها.

إذا كان ما تقدم هو المفهوم القانوني فإننا ندرك أن فكرة السيادة ظهرت بمفهومها سياسي عند "بودان" (اول من استخدم السيادة في النظريات المعاصرة من خلال مؤلفه "الكتب الست للجمهورية" " The six books of the Republic" عام 1576)، وسبقه المشرعون الذين أرادوا تأسيس سلطة الملك، فتكلموا عن السيادة وعرفوها بأنها تجعل الملك بمثابة الإمبراطور على إمبراطوريته، وعليه يتوج بالاعتراف بها داخليا وخارجيا، وهو يعادل تعريف "بودان" للسيادة بأنها السلطة المطلقة والدائمة للجمهورية، الذي كان يريد به تحقيق الاستقلال المطلق عن الكرسي المقدس، وتثبيت تفوقه على الإقطاعيين وكانت هذه السلبية سببا في تطور المفهوم القانوني لها **(هوريو، 1974، ص 13)**.

وإذا أخذنا بالتعاريف القائلة أن السيادة هي" القوة الآمرة للدولة، وهي إرادة الأمة، وبما أن الأمة انتظمت كدولة، فإنها القوة الآمرة لها، أو هي الحق في إصدار أوامر غير مشروطة لكل الأفراد المتواجدين على إقليمها **(Duguit, 1928, p.68)**"أو هي "السلطة السياسية العليا المخولة لمن لا يخضع أفعاله لأي سلطة أخرى، والذي لا يمكن لإرادته أن تتخطى فهي القوة المعنوية لحكم الدولة وهي السلطة المستقلة وغير المشتقة لفرض

الطاعة" **(نصر، 1981، ص ص 415-416)** فإننا سنجد أن السيادة صفة للسلطة السياسية وهذا ما يعني أن تكون سلطة الدولة عليا، أصلية وواحدة وآمرة، وهو ما يتنافى مع ما تفرضه العولمة بما يجعل من سلطة الدولة في طريق الانحصار أمام سلطات أخرى تأتي من خارج الحدود، يصير ذلك من قبيل المسلمات إذا ميزنا ثلاثة عناصر للسيادة: السيادة سلطة إرادة وسلطة تحكم وهي سلطة مستقلة إزاء الأفراد وإزاء الدول الأخرى؛ الأولى بمعنى سلطة إرادة الدولة والثانية بمعنى إرادة الدولة السامية على كل الإرادات-فهل ذلك يتطابق مع مقتضيات العولمة؟؟

لو أمعنا أكثر في مقولة السيادة بشكلها التقليدي نجد وجهان متلازمان للسيادة "داخلي" و"خارجي"، فالسيادة داخليا تنتج من صفة الأصالة فهي التي تشتق منها السلطات الداخلية ومن مظاهرها إمكانية اختيار نظامها السياسي؛ إمكانية تحديد القواعد القانونية وسلطة تطبيق القانون، وهي المظاهر التي تتآكل اليوم مع حق التدخل "The right to interfere" ومع مبدأ المشروطية وغيرها من معطيات العولمة التي تفرض نفسها على عدد غير يسير من الأمم بما ينقص من سيادتها. أما السيادة الخارجية فلا شك أن أهم معطى لها هو استقلاليتها خارجيا ويظهر هذا من خلال المساواة بين الدول وإقامة العلاقات بينها على أسس الاتفاق؛ وهو ما يدفعنا للتساؤل عن إمكانية ذلك بالنظر لمقدرات كل دولة ومكانتها على الساحة الدولية، ومن مظاهرها كذلك عدم وجود حكومة عالمية!! وإذا كانت السيادة تتميز بكونها "دائمة وغير متجزئة ومطلقة ومن غير الممكن التنازل عنها" فإننا ندرك أن كل ذلك قابل للنقد والمراجعة في عالم اليوم؛ بل من الضروري إعادة النظر في سلطة الدولة ومنه سيادتها مادامت الثانية صفة للأولى، وهو ما يضعنا أمام أهم معطى قانوني وسياسي للعولمة ألا وهو تأثير هذه الأخيرة في السيادة والتي هي "شخصية الأمة بما لا يمكن التنازل عن تلك الشخصية وإذا حدث ذلك فإنها تختفي كأمة"**(Duguit, 1928, p.123)** .

انتقاص السيادة مدخل للتبعية "Subjection" باعتبارها نظام سياسي اقتصادي تخضع بمقتضاه دولة لدولة أخرى، مما يحرم الدولة التابعة من مظاهر السيادة في إقليمها داخليا وفي المجتمع الدولي خارجيا، وتتحقق التبعية السياسية بعد الوقوع في التبعية الاقتصادية، والتبعية اليوم تتعلق أكثر بإفراغ الاستقلال السياسي للدول التابعة من مضمونه الحقيقي، بما يجعلها تقيد قدرة الدولة على القرار ووضع السياسات باستقلالية وحرية. في هذه الحالة يضع عصر العولمة النخب الوطنية في منتصف المسافة بين شعوبها ومراكز السلطة العالمية، فبقدر ما تنمو نظريات العولمة يقل أكثر فأكثر إنصات النخب الوطنية السياسية والاقتصادية إلى صوت شعوبها, وتربط نفسها أكثر فأكثر بقرارات الأممية الجديدة المتَّخَذَة من وراء ظهر الشعوب، وكأن هذه النخب ما عادت تحتاج إلى شعوبها؛ رغم أنها تستمر في التقرب إليها كما كانت تفعل من قبل, مسمية إياها –الشعوب- صاحبة السيادة السياسية, ومنبع المشروعية الديمقراطية للسلطة!! **(بانارين، 2005، ص11)** لا شك أن مراجعة مفهوم السيادة في هذه الظروف سيؤدي إلى النظر إليه على أنه يقوم من الآن فصاعدا على الحقوق الفردية والحق في حماية البيئة والقيم المشتركة، فالفرد لم يعد مخلوقا من أجل الدولة وقد حلت الآن سيادة الفرد محل سيادة الدولة **(قاسم، 2006، ص90)**،

فالدولة لن تصير المكان المفضل للهوية والعمل السياسي ولن تكون الإطار المشكل للتضامن الاجتماعي وللعيش المشترك والملك العام **(الصديقي، 2004، ص115)**.

6-النظام العالمي الجديد، هل نحن بصدد زوال الدولة؟

مع نهاية الحرب الباردة ظهر "النظام الدولي الجديد" "New World Order" الذي قاد للإعلان عن العولمة، كان الطريق إلى هذا النظام الجديد مثيرا للقلق والإزعاج لدى الكثير من الملاحظين عندما صرح الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية "جورج بوش" الأب قائلا:

"ما لبث العالم القديم أن تفكك، فمع انتهاء الحرب لباردة تعرض النمط المألوف منذ زمن طويل للتحالفات والتناقضات بين بين الأمم والدول الصناعية لقدر صارخ من التمزق غير القابل للرتق والترقيع، وبقدر أقل من الصراخ، ولكن يمكن القول أنه أكثر أهمية، بدأت الدولة القومية الحديثة، تلك الصناعة العائدة إلى القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، تتعرض للانهيار والتفكك...".

جاء هذا الخطاب في وقت راحت فيه الأنماط القديمة من الترابط بين الدول تفقد قيمتها في السياسة كما في الاقتصاد **(أوهماي، 2004، ص365-366)**، وفي الوقت ذاته كان يقترن مفهوم العولمة مع تسمية "النظام العالم الجديد" الذي دعاه "جاك داريدا" بالفوضى العالمية "International Disorder" مرتئيا أن هاجس هذا الوضع هو ترسيخ رأسمالية كونية ولبرالية واحدية جديدتين **(قاسم، 2006، ص27)**، أما "سمير أمين" فرأى أن ما سيحدث بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991 ومحاولة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية هو انتشار إمبراطورية الفوضى، كون الشعوب والأمم في العالم القديم ستقاوم مشروع الأمركة، منتقدا النظام الرأسمالي بالقول: "إن الفوضى على وشك أن تبتلعه، أو هي على وشك أن تؤدي إلى انهياره".

في هذا النظام الدولي الجديد حيث سادت الأحادية القطبية **(**الأحادية القطبية نظام تسود فيه دولة واحدة تتجاوز الدول الأخرى بحجمها ومداها وتعهداتها، معتقدة أنها تحمل رسالة كونية تعززها درجة واسعة من السيطرة، وتعتمد على تجاوب الدول الأخرى لسيطرتها وتعتمد كذلك على الظرف الدولي السائد**)** انهارت التوازنات الدولية وتعولمت الرأسمالية، وفي هذه الأجواء برزت قواعد جديدة للتعامل بين المجتمعات ودولها حين "زالت قدسية السيادة فهذه الأخيرة لم تعد مشمولة بالحماية القانونية الدولية ببروز الحق في التدخل، عند هذا الحد لم تعد "الدولة-الوطنية" قادرة على حفظ بقائها سيدة متماسكة في وجه نتائج العولمة على داخلها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، مع إعادة طرح مسائل الهوية لنفسها بقوة أمام هزات العولمة والنظام الدولي الجديد" **(أمين، 2004، ص7)**.

هكذا سنجد أن عصر العولمة من الناحية السياسية هو "عصر الإقطاعية الجديدة إنه يدفن الديمقراطية بمعناها المباشر كتعبير عن السيادة السياسية للشعب، الذي ينتخب سلطته ويراقبها، ويستبدل بهذه الديمقراطية سلطة وجهاء دوليين" **(بانارين، 2005، ص12)**.

7- خاتمة:

ندرك ولا شك أن حركة التاريخ ليس سكونية فلا يمكن الجزم انها ستتوقف عند "رفاهية العولمة" وحين نتحدث اليوم عن نهاية "الايدولوجيا" و"الفلسفة" و"التاريخ"؛ فإننا نتحدث حتما عن نهاية الإنسان، وإذا آمنا وسلمنا بهذه الطروحات فإننا سنكون ولا شك أمام الوجه الآخر للفاشية البائدة كنزعة كلانية تدعو الإنسان لإسقاط هويته وذاته من ورائها باسم العولمة، كما ندرك كباحثين أن فكرة تلاشي الدولة ظلت شائعة في الفكر السياسي؛ وربما رافقت المسيرة التاريخية "للدولة-الأمة" في كثير من الأحيان، لقد نادى أو تنبأ بها كثيرون من قبل، أمثال "امانويل كانط" في كتابه "السلم الدائم" 1795 و"كارل ماركس"والفوضويون و حتى "برتران راسل" في منتصف القرن الماضي؛ وغيرهم كثير، بيد أن الذين قالوا ونادوا بأبديتها أكثر وحجتهم إلى الفهم اقرب. في نهاية المطاف نصل للقول انه لعل عقلنه الاتصال وتحصين النظام التربوي الموازي لبناء الإنسان الحر ذي الوعي القومي والوعي العالمي دون تنازل عن مقومات الذات والهوية مع الاستناد على فكرة الحفاظ على التراث والثقافة بما يجعلها عناصر فاعلة للمواجهة القومية وصد زحف سلبيات العولمة، ربما بذلك نعيد للمستقبل حقوقه وننقذه من طوفان وشيك قد يصير في يوم قريب أمرا محتوما.

8- الإحالات و قائمة المراجع:

- الصديقي سعيد، (2004)، هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة. تأليف أمين سمير، العولمة والنظام الدولي الجديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فوكة سفيان، (2015)، الدولة الوطنية وهندسة الهوية؛ نحو احترام الأقليات وتمكينها، مجلة المعيار، المركز الجامعي لتيسمسيلت، المجلد 6، العدد 2، ص ص 206-212.
- بانارين ألكسندر، (2005)، الإغواء بالعولمة، (تر. ع. عيد)، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- إسماعيل فضل الله محمد، (1999)، العولمة السياسية وانعكاساتها وكيفية التعامل معها، الاسكندرية: منشأة المعارف.
- لتشنر فرانك جي؛ بورلي جون، (2004)، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، (تر. ف. جتكر)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- الجابري محمد عابد، (2000)، العولمة والهوية الثقافية؛ تقييم نقدي لممارسات العولمة في مجال الثقافي. تأليف، الخولي اسامة، العرب والعولمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- قاسم جميل، (2006)، العرب وما بعد الحداثة؛ نقد الفكر السياسي، بيروت: دار النهضة العربية.

- غليون برهان؛ أمين سمير، (1990)، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دمشق: دار الفكر.
- أحمد عزت السيد، (2000)، انهيار مزاعم العولمة؛ قراءة في تواصل الحضارات صراعها، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- أمين سمير، (1997)، في مواجهة أزمة عصرنا، القاهرة: مؤسسة الانتشار العربي.
- الخزرجي ثامر كامل؛ المشهداني ياسر علي، (2004)، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع.
- Boyer Robert, (1997), Mondialisation : Au-delà des Mythes, Alger : Casbah Editions.
- ستيغليتز جوزيف، (2003)، خيبات العولمة، (تر. ك. ميشال)، بيروت: دار الفرابي.
- يسين السيد، (1998)، العولمة والعرب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد المعطي علي، (2001)، المدخل إلى الفلسفة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- ألفين وهيدي توفلر، (1998)، إنشاء حضارة جديدة؛ سياسة الموجة الثالثة، (تر. ح. الجمالي)، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- كاظم ناجح، (2002)، العرب وعصر العولمة؛ المعلومات: البعد الخامس، المغرب: المركز الثقافي العربي.
- جميل سيار، (1997)، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.
- الأسعد عبد الأمير، (2004)، العولمة...مقاربة في التفكير الاقتصادي.تأليف أمين سمير، العولمة والنظام الدو لي الجديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أوهماي كنيتشي، (2004)، نهاية الدولة القومية. تأليف لتشنر فرانك جي؛ بورلي جون، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، (تر. ف. جتكر)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.